

الحرف 29



الحكومة تريد أن تسجن.. الشعب!

للعملاق ابوبكر سالم أغنية شهيرة جدا اسمها «24 ساعة»، وهي من أولى الأغنيات التي قدمته للجمهور في الكويت بل والخليج العربي، وبعدها انطلق في سماء النجومية، ولم تذكر هذه الأغنية التي احتفلها عن ظهر قلب إلا بعد رفض وزارة الداخلية لتقليص فترة الحبس الاحتياطي من أربعة أيام إلى 24 ساعة كما يطالب أعضاء مجلس الأمة، وبررت الحكومة رفضها للتقليص المقترح وعلى لسان وزير داخليتها بأن فترة الـ 24 ساعة ليست كافية للتحري عن الشخص الموقوف، وهو عذر لو تم تقديمه في ستينيات القرن الماضي لصدقتاه وبلغناه وأمانا به، بل ولطالبا ان تزيد المدة إلى 8 أيام لا أربعة أيام، ففي الستينيات كانت وسائل الاتصال متواضعة والتدقيق والتبصير والتحقق من الشخصية يستوجب ان يلف المتهم «كعب داير» على المخافر والاقسام قبل ان يتم

Waha2waha@hotmail.com

ذمار الرشدي

التثبيت مما اذا كان مطلوباً على نمة قضايا ام لا، اما اليوم وبعد 50 عاما من صدور قانون الحبس الاحتياطي ذي الايام الاربعة، وبعد اختراع الفاكس في السبعينيات، والكمبيوتر في الثمانينيات، وغزو الانترنت في نهاية التسعينيات، وتمدد الشبكة العنكبوتية حتى وصلت الى جيوبنا عبر الهواتف الذكية التي نحملها، فلا اعتقد انه يمكن ان نبلي حكاية ان الـ 24 ساعة غير كافية للتحقق من هوية الشخص، فما نفع الملايين التي تصرفونها على برامج الكمبيوتر واجهزة التبصير والدورات والشبكة الداخلية لوزارة الداخلية لانه وباستخدام الرقم المدني لاي آدمي يعيش على هذه الارض يمكن ان تعرف حتى اسم خالته وفي اقل من ساعة، وليس 24 ساعة، ان رفض وزارة الداخلية مردود عليه، الا اذا كان المسؤولون في الداخلية بل والحكومة بأكملها لا تعترف بالتكنولوجيا ولا تزال

تعيش في زمن «بلاغ من الرياسة»، بعيدا عن الرد المنطقي الذي اورثته ونسفت به على ما اعتقد عذر الداخلية الواهن المهلهل، فالسبب الوحيد للرغبة الحكومية في ابقاء مدة الحبس الاحتياطي 4 ايام هو ان الحكومة تريد ان تحافظ على شيء من ذراع السلطة ضد كل من يخالفها الآن او مستقبلا، لا يوجد سبب آخر، لم اجد سببا منطقيا واحدا يمكن ان اجده مبررا منطقيا لرفض الحكومة لتقليص مدة الحبس الاحتياطي. **توضيح الواضح:** هبة القانون لا تتحقق الا في تطبيقه على الجميع دون استثناء، وليس عن طريق كرت انذار «حبس الايام الاربعة»، فما اعرفه ان من يقع تحت طائلة الحبس الاحتياطي هم المساكين و«الفقاري»، ومن لا يظهر لهم، فلم ار او اشاهد او اسمع نافذا تم سجنه احتياطيا ولو ساعتين، فتلك الايام الاربعة مخصصة لابناء الشعب فقط.



a_alqalaf_75@hotmail.com

علي القلاف

من ثقب الباب



الشمالي وعرفناه فمن يكون الجنوبي؟

من أدبيات النضج السياسي لأي تجربة ديمقراطية في العالم هو مرورها بمراحل النمو الديمقراطي المتعددة حتى يستوعبها المجتمع ويتفاعل معها، كما ينبغي أن تكون الديمقراطية تلقائيا حاجة حقيقية لا يمكن لهذا المجتمع الاستغناء عنها ولا يستقيم نظامه إلا بها، أما ديموقراطيتنا ذات الـ 50 عاما والتي بدأت خطوتها الأولى عبر مطالبات استمدت مشروعيتها من حاجة المجتمع الكويتي الحقيقية آنذاك، والتي اعتمدت على وجوب اصدار دستور يوصل مبادئ العدل والحرية والمساواة ويحدد شكل الدولة ونظامها السياسي وينظم علاقة سلطاتها إلى كل ما ينبغي أن تتأسس عليه نواة الدولة الديمقراطية منضمنا بيان طبيعة نظام الحكم وآلية توارثه، وقد تم ذلك فعلا وبطريقة توافقية وإن اختلف البعض على مشروعية هذا التوافق، إلا أنه عبر وبشكل واقعي عن حاجة المجتمع إلى حراك حقيقي أثمر في نهاية تلك المرحلة دستورنا الحالي، والذي كثرت مطالبات نواب الأغلبية هذه الأيام إلى ضرورة تعديل بعض مواده، مستنديين في ذلك إلى

حاجة المجتمع ونظامه الديمقراطي لتلك التعديلات المقترحة والتي من أبرزها تعديل دستوري يطول بعض المواد ذات العلاقة بنظام الحكم (امارة دستورية) وصلاحياته وما يترتب عليه من آلية اختيار رئيس وزراء من خارج اسرة الحكم، لا شك ان هذه المرحلة من مراحل النمو الديمقراطي هي مرحلة طبيعية لاي مجتمع يتفاعل بشكل تلقائي مع حاجاته، ولكن يجب علينا قبل الدخول إلى هذه المرحلة أن نسأل أنفسنا: هل اجتهاد الأغلبية وأوليائنا المفاجئة نابعة من قناعتها المطلقة بأن الديمقراطية في الكويت لن تستقيم او تنضج إلا عبر هذه الوثبة العالية؟ وهل واقعا السياسي وافرازاته الاجتماعية وآثاره الاقتصادية تؤهلنا لأن نقفز هذه الغفزة العالية بحجة حتمية تطور تجربتنا الديمقراطية؟ بصراحة شديدة الواقع يخبرنا بغير ذلك لأن ذات الأغلبية كانت ترفض حتى الحديث عن تعديل مواد الدستور قبل أشهر معدودة (جماعة إلا الدستور) بل ذهبت هذه الجماعة إلى أبعد من ذلك حيث اتهمت كل مناد إلى بحث الفكرة بأنه مرتد

ديموقراطيا وأباحته دمه سياسيا، فما هو الدافع الذي يغير قناعة معارضي الأمس وأغلبية اليوم؟ وهل يمكن ان نعتمد في تعديل الدستور على مزاجية البعض الذي يبني قناعة دستورية في نوفمبر ويغيرها في مارس؟! إذن إذا كان مقدم مقترح التعديلات الدستورية او لنسمهم «الصفوة السياسية» غير واضحة في مواقفها السياسية فكيف يمكن ان نصف تعديلاتها على انها ضرورة حتمية لتطور العملية الديمقراطية وهي حتى لا تستطيع ومن حيث المبدأ ان تثبت على مبدأ؟ تسأل أخير: تصريح النائب د.جمعان الحريش «نريد حكومة من الأغلبية البرلمانية تحاسب بعد 4 سنوات لأن الرئيس السابق رحل وظل الترهل الحكومي، ويذهب وزير ويأتي غيره ويذهب الشمالي ويأتي الجنوبي ولا يتغير شيء».. طيب الشمالي عرفناه فمن الجنوبي؟ يبدو ان بوصلة الاصلاح عند الأغلبية شرق وغرب فقط ولا تعترف بالاتجاهات الأخرى! وسامحونا على الإطالة.

althekher@windowslive.com

إبتسام محمد العون

نظرة تأقية

خطة التنمية عبارة عن أو.. أو.. أو..

هل هذا لغز أم شفرة سرية بل خطة التنمية لدولة الكويت والتي عرضت على مجلس الأمة في الأسبوع الماضي حيث تمت مناقشتها ورفضها من الأغلبية البرلمانية ومن المبكي والمدمي للقلب أن تغيب الحكومة بالكامل عدا وزير واحد محتل عند مناقشة خطة التنمية وهي أولوية من أولويات الدولة من بعد الأمن وفي ذلك رسالة واضحة وصريحة للشعب الكويتي بأن خطة التنمية ليست من أولويات الحكومة واهتماماتها فنهجها كان ومازال السير على البركة وتدل بذلك على عجزها في إنزال الخطة على أرض الواقع والمتصفح للخطي يرى أنها كلام إنشائي لا يرقى إلى طموح الشارع الكويتي. وحسب ما صرح النائب الفاضل د.عادل الدمخي بأن الخطة تتكون من 844 صفحة تنصب فيها المتابعة على صفحة واحدة وتحتوي على عبارات ركيكة جوفاء مثل «ويقوم مجلس الوزراء بصورة مباشرة أو من خلال مجلس الوزراء أو.. أو.. أو.. الخ» وكأنها تحصيل حاصل وهذا يعد استخفافا بمجلس الأمة وبالشعب الكويتي كلنا يعلم أن الدول المتقدمة وحتى النامية تحرص على وضع

خطة تنموية ورؤى مستقبلية واضحة في إدارة شؤون بلادها وتنمية مواردها البشرية وذلك للحاق والمضي في ركب الحضارة وحتى على مستوى الفرد المتطلع للنجومية في أي مجال من مجالات الحياة تجده يحرص على وضع خطة مناسبة لإدارة بوصلة حياته وذلك للوصول إلى مراقي النجاح والأمان وهذا على مستوى فرد فكيف بمستقبل دولة ومواردها البشرية والطبيعية؟ هل يعقل هذا في دولة من رؤيتها أن تستعيد دورها الريادي الإقليمي كمرکز مالي وتجاري والذي سبق أن صنعه الأجداد. سنوات تبرات منها الكويتي يأمل خطة ترتقي بالكويت إلى مصاف الدول المتقدمة وقد فرح كثيرا بولادة الخطة التنموية الجديدة وعلق عليها الأمل والأحلام ولم يعلم بأنها كلام، 35 مليار دينار طارت في وضع النهار فنقول عظم الله أجزكم يا أهل الكويت بخطة نهب مكتسبات الشعب ومقدراته ومما يند له الجبين ويديمي له القلب أن تكون الخطة سطحية لا تنفع حتى لإدارة بقالة خطة جوفاء لم تتناول القضايا المصرية كالطاقة البديلة والتلوث والحلل

السكاني والأمن الغذائي وغيرها من قضايا الساحة فلذلك لا بد من عملية إنعاش وإيقاظ لخطة التنمية قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة وهي حبيسة الأدرج فالخطة ستظل حبرا على ورق ما لم يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب من صناع القرار والذين تشربت قلوبهم بحب الكويت ومخافة الله وقد ابتلينا بمسؤولين غير أكفاء اعتلوا الكراسي بالحسوية واتخذوها كواجهة إعلامية و«برستيج» اجتماعي، فلذلك أناشد من هذا المنبر كل مسؤول غير كفاء أن يتنحى ويحفظ ماء وجهه فالمنصب تكليف وليس تشريفا وأمانة تبرأت منها السموات والأرض قال تعالى: (وقفوهم إنهم مسؤولون - الصافات: 24)، ولا يمكن أن تطبق خطة التنمية وسط هذا المستنقع من الفساد الإداري والمالي والسياسي فلذلك لا بد من سن قوانين تقتلع جذور الفساد وتعاقب المفسدين ولا بد من إزالة المعوقات الحكومية والتي تعوق عمل الحكومة نفسها إلى جانب إشراك القطاع الخاص وتفعيل دور القوى الشبابية فهم المرتكز وجهودهم نابعة من واقع حبيهم وعشقهم لهذا الوطن والله المستعان.

رؤى كويتية



الحكومة الشعبية تدمير للوطن والشعب

ارتفعت مطالبات الأغلبية فجأة بعد اجتماعها لدى النائب الشايخ برئيس وزراء شعبي وأن يكون سمو الرئيس المبارك هو آخر رئيس للوزراء من أسرة الصباح، لافتا إلى أن مجلس الأمة ينتخب سمو ولي العهد فكيف لا ينتخب رئيس الوزراء وما شابه من طروحات تفتقر لتوخي المصلحة الوطنية والمنطق السوي. وواقع الأمر أن الحكومة الشعبية هي المال بنهاية الأمر في الأنظمة الديمقراطية السلمية، ولكن للوصول لهذا المال هناك متطلبات يجب أن تتوافر ويأتي في مقدمتها وعلى رأسها وجود الرأي العام المستنير الذي يميز بين الغث والسمين وينتخب ويحاسب ويعاقب، وبعده ضرورة وجود طبقة سياسية على قدر كبير من المثالية ونكران الذات واحترام القانون وحقوق الآخرين، وعند توافر هذين الركنين الأساسيين سنجد أنفسنا تلقائيا نلج في مرحلة الديمقراطية المتكاملة والتي عنوانها «الشعب ينتخب الحكومة ورئيسها»، أما قبل ذلك وفي ظل غياب الرأي العام المستنير وفي ظل غياب الطبقة السياسية المثالية فان الحديث عن الحكومة الشعبية ما هو إلا حديث الذئب التي تريد إقناع القطيع بأنها ستهيئ له مستقبلا أفضل إذا ما انفصل عن راعيها؟ فالرأي العام والشارع الذي انتخب أكبر عدد من النواب الملاحقين قضائيا، وينتخب من يستخدمون أيديهم في إرهاب وانتهاك زميل لهم في قاعة مجلس الأمة وبعد ضربه يذهبون ويشكونه لدى السلطات الأمنية، وبعد ذلك يقوم الرأي العام بانتخابهم بل ويعتبرهم أبطلا وطنيين وطبقة سياسية يغلب عليها تقديم المنافع الشخصية والحزبية على المصلحة الوطنية وتعتبر التعدي وتجاوز القانون أمرا يتسم بالبطولة والشجاعة السياسية، وان الاحتماء بالحصانة النيابية وجعلها معولا لضرب العدالة والمساواة وحقوق الآخرين التي كفلها الدستور وأهمها حق التقاضي، في ظل هذا الرأي العام المريض وهذه الطبقة السياسية الانتهازية يصبح الحديث عن الحكومة الشعبية أو رئيس الوزراء الشعبي هو بمثابة الدعوة لتدمير الوطن والشعب ومقدراتها (لا قدر الله).

وللتبيان والاقتراب من الحقيقة وصحة التحليل لننصو حدوث هذا اليوم، وجاءت هذه الأغلبية لتشكيل الحكومة فما الذي سيحدث، سيتقاسمون مقاعد الحكومة ويتم تعيين الرئيس ونوابه وفق الهوى وما يقدمه الأشخاص والتيارات التي تشكل الأغلبية، وبما أن استمرارية الحكومة ورئيسها ستكون مقترنة برضا الأغلبية، فإن الرئيس وحكومته سيكون ولاؤهما واداؤهما وعملهما كله لإرضاء الأغلبية وليس للوطن أو الشعب أو طلبا لرضاهما، وستكبر مداخيل التيارات المكونة للأغلبية وستزيد منافع منتميتها ومحاسبتها، وكل هذا على حساب الوطن والشعب الكويتي، وستغيب الرقابة الشعبية الكلية عن هذه الحكومة لأنها تتمتع بتغطية وحماية الأغلبية ورضاهما، وعندما سيكون المال تدمير الوطن ومصالح شعبه وخلال سنوات قليلة (لا قدر الله).. فهل من مدكر؟!

فكرة × فكرة



المحامي ربيع المطيري لا يقيني في «الأنباء» ولا تعديني

الأمثال خلاصة تجارب الشعوب وخبراتها في الحياة التي تبقى نبرسا للأخريين على مر السنين.. إنها عبارات موجزة تحمل في طياتها الكثير من المعاني لترشدنا نحو امر ما وتبين لنا ماهيته، وما أصدق الأمثال حين تروى وتقال. فمن الأمثال الشائعة لدى أهل الشام «لا يقيني ولا تعديني» والذي يرمز إلى ان حسن الاستقبال والبشاشة لها وقع السحر على النفس ومقدمة على ما سواها. وإني حينما زرت قبل بضعة أيام أحد الأصدقاء القدامى إبان عملي في العلاقات العامة بوزارة الداخلية حيث يعمل هو بالأنباء الجريدة التي أكن لها في نفسي من المحبة الشيء الكثير والتي حينما أتصفحها أستشعر بها عبق الكويع وأهلها الطيبين وما جيلوا عليه من محبة صادقة تملأ قلوبهم وخير له اول ما له آخر، فقد كان هذا الصديق اميرا في لقائه اميرا في وداعه إنه الصديق العزيز أمير زكي وقد تشرفت خلال زيارتي له ببقاء الأستاذ مدير التحرير والأخ الفاضل مستشار رئيس التحرير الزميل يوسف عبدالرحمن، ولم يكن لقائنا بهما والحديث معهما يقل أريحية وحميمية عن لقاء صديقي أمير زكي، ولو كان الوقت هو وقت غداء لقلت «لا يقيني في الأنباء» وغديني ايضا». وقد كان الهدف من الزيارة الإطلال على قراء «الأنباء» الكرام من خلال كتابة المقالات، وفي الحقيقة ما كان توجهي لجريدة «الأنباء» لافتح بها نافذة في عالم الكتابة إلا لما لها من مكانة مرموقة في الإعلام الكويتي الحر والصادق.. وهي الجريدة التي صدرت من القاهرة بأمر من العم خالد المرزوق - رحمه الله رحمة واسعة- وعلى نفقته الخاصة لتكون صوتا لكل الكويتيين ولمدة عام كامل من اغسطس 1990 حتى 1991 حتى عودتها للصدور مرة اخرى من قلب الكويت بعد ذلك.. وإني أمل أن تكون إطلائي خفيفة على قلوب القراء ولعلنا نلني بدلونا لما فيه خير لوطننا وأهلنا فإن اصبنا فبفضل من المولى ويتوفيق منه وإن جانبنا الصواب فمن أنفستنا والشيطان.. وحتى نلتقي لكم منا التحية والتقدير.. طيبم وطاب لقاؤكم.

aljaser_b08@hotmail.com

تويتز @baselaljase

باسل الجاسر